العرب
الأربعاء 2021/10/06
السنة 44 العدد 12201

ماكرون والجزائر... والاستعمار

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

كان في استطاعة النظام الجزائري، الذي هو وليد انقلاب عسكري نفّذه هواري بومدين في العام 1965، بعد ثلاث سنوات على الاستقلال، محاولة الاستفادة من الملاحظات الصادمة للرئيس إيمانويل ماكرون، وهي ملاحظات، أقلّ ما يمكن أن توصف به أنّها خارجة عن المألوف، نظرا إلى أنّ لا سابق لها في العلاقة بين البلدين اللذين يجمع بينهما تاريخ طويل.

كانت لدى الاستعمار الفرنسي أخطاء كبيرة لكن النظام السياسي – العسكري القائم منذ 1965 في الجزائر لم يستطع صنع فارق مع الاستعمار، خصوصا عندما قضى على أي أمل في إنعاش الاقتصاد وقيام بلد متسامح

استمرّ الاستعمار الفرنسي للجزائر بين العامين 1830 و1962، عندما نالت الجزائر استقلالها في ضوء استفتاء شعبي فرنسي طرح فكرته الجنرال شارل ديغول الذي أيقن في مرحلة معيّنة أنّ الاستعمار لا يمكن أن يستمرّ إلى الأبد وأن لا معنى للكلام بعد الآن عن "الجزائر الفرنسيّة". بدأ خطابه المشهور وقتذاك بعبارة "أيّتها الفرنسيات، أيّها الفرنسيون، لقد فهمتكم". عمليّا، فهم أنّه لم يعد في استطاعة فرنسا تحمّل أعباء استمرار استعمارها للجزائر وكلفته، بغض النظر عن كلّ ما بذلته من أجل بقاء الجزائر مرتبطة بها وجزءا لا يتجزّأ منها. من بين ما قامت به فرنسا، التي كانت تعتقد أن الجزائر لا يمكن أن تنفصل عنها يوما، توسيع مساحة الجزائر وضمّ أراض تابعة لدول أخرى، بينها المملكة المغربيّة، إليها وذلك عن غير وجه حقّ!

تحدّث ماكرون، قبل أيّام، في لقاء في قصر الإليزيه مع ممثلين لأبناء الجيل الثالث من الجزائريين المقيمين في فرنسا والحاصلين على جنسيتها. هؤلاء ولدوا بعد الاستقلال. تحدّث بصراحة ليس بعدها صراحة وجرأة ليس بعدها جرأة. شملت صراحته وجرأته تحديد طبيعة النظام الجزائري "السياسي – العسكري" الذي يقتات من "الحقد" على فرنسا. طرح الرئيس الفرنسي ملاحظات أمام ممثلي أبناء الجيل الثالث. تتناول الملاحظات التي نشرتها صحيفة "لوموند" وثيقة المؤرخ والمستشار الرئاسي بنجامين ستورا المتعلقة بمعالجة "جرح الذاكرة".

تعرّضت تلك الوثيقة، التي صدرت مطلع العام الجاري، لأخذ ورد طويلين وكانت متوازنة إلى حدّ كبير. كانت متوازنة إلى درجة تعرّضها لانتقادات حادة من النظام الجزائري ومن اليمين الفرنسي. كان بين الحاضرين في قصر الإليزيه أحفاد "الحركيين" (الحركيون هم جزائريون تعاونوا مع الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير)، وأحفاد لضباط فرنسيين، بينهم الجنرال سالان، حاولوا القيام بانقلاب عسكري للحؤول دون الانسحاب من الجزائر... ويهود، وحتى محسوبون على جبهة التحرير الجزائرية التي قاتلت الاستعمار.

أطلق الرئيس ماكرون ملاحظات تناولت علاقات بلاده بالجزائر خلال الفترة الأخيرة، خصوصا في ما يتعلق بدور العسكر في المشهد السياسي للبلاد ونفوذهم. تطرّق إلى وضع الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبّون وإلى كون صلاحياته في ما يخص إدارة شؤون البلاد محدودة. شكّك حتّى في تاريخ الجزائر وفي وجود أمّة جزائرية.

كان لافتا إبداء ماكرون "إعجابه بالرئيس تبون خلال المشاورات والاتصالات التي جرت بينهما" لكنه كشف أنّ تبّون واقع في دائرة سلطة العسكر، في إشارة إلى الحلقة المتقدّمة لضباط المؤسسة العسكرية الذين اتهمهم بـ"احتكار القرار السياسي في البلد".

خلص إلى أنّ "الحراك الشعبي أتعب السلطة في الجزائر". نجح هذا الحراك في منع عبدالعزيز بوتفليقة من الحصول على ولاية رئاسية خامسة في العام 2019. لكنّ العسكر "مازالوا الحاكم الفعلي للبلاد خلف واجهة مدنية، والجزائريون ليست لهم مشكلة مع فرنسا، وإنما النظام الحاكم هو الذي يحضّ على كره فرنسا". في الواقع، لم يأت ماكرون بجديد، ذلك أن النظام الجزائري يسير في خط واضح لم يتخلّ عنه يوما هو خط تصدير أزماته الداخلية إلى خارج البلد وإلقاء المسؤولية على الآخرين بدل تحمّل مسؤولية هذه الأزمات والعمل على حلّها.

لم يفوت ماكرون فرصة الخوض في الجانب التاريخي بالقول إنه "يشكك في تاريخ الجزائر كأمة قبل الاحتلال الفرنسي"، وعبر عن انزعاجه من "عدم إدانة الاستعمار التركي للجزائر بالشكل الذي تدان به فرنسا"، مضيفا أن "التاريخ لا بد أن تعاد كتابته باللغتين العربية والأمازيغية إنصافا للحقيقة".

تساءل الرئيس الفرنسي عن سر "تمكّن الأتراك من نيل ثقة الجزائريين وتحويل الحقبة الاستعمارية إلى تحالف بين البلدين". هل كان الاستعمار التركي رحيما والاستعمار الفرنسي ملعونا؟ هذا السؤال لن يجيب عنه النظام الذي يرى مصلحة دائمة في التعرّض لفرنسا التي لا بدّ من الاعتراف بأنّها استخدمت الوحشيّة في مواجهة الجزائريين الذين انتفضوا في وجهها ابتداء من العام 1954.

في النهاية، الاستعمار هو الاستعمار، أكان تركيّا أو فرنسيّا. لدى النظام الجزائري مصلحة في تحميل فرنسا المسؤولية عن كلّ أزماته الداخليّة. المشكلة التي يعاني منها هذا النظام في غاية الوضوح. تتلخّص المشكلة في أنّه لم يستطع بناء نظام أكثر إنسانيّة يحترم حقوق الإنسان.

كان الأمل بعد الاستقلال بقيام نظام قابل للحياة أفضل من ذلك الذي كان قائما أيّام الاستعمار.

كان فشل النظام الجزائري، الذي لم يستوعب كلّ الجزائريين بل باشر تمييزا بين المواطنين بعدما اعتمد على الحقد والكراهيّة، في أن يكون أفضل من الاستعمار. يعيد النظام الجزائري محاولة إعادة تأهيل نفسه منذ ولادته التي كانت على مرحلتين. مرحلة رئاسة أحمد بن بلة حتّى 1965 ثمّ مرحلة هواري بومدين المستمرّة إلى اليوم وهي مرحلة سيطرة المؤسسة العسكريّة على مرافق الدولة وثرواتها.

كانت لدى الاستعمار الفرنسي أخطاء كبيرة.

ارتكب جرائم في حق الجزائريين. لجأ إلى الوحشيّة وإلى ممارسات لا علاقة لها بالإنسانيّة. لكنّ النظام السياسي – العسكري القائم منذ 1965 لم يستطع صنع فارق مع الاستعمار، خصوصا عندما قضى على أي أمل في إنعاش الاقتصاد وقيام بلد متسامح يعيش فيه مواطنوه، أكانوا مسلمين أو يهودا بأمان. اعتمد النظام على الكراهية والحقد لتبرير وجوده وإعادة تأهيل نفسه مرّة تلو الأخرى. هؤلاء الجزائريون من الجيل الثالث الذين التقى بهم ماكرون والذين يعيشون في فرنسا يمثّلون ما كان يفترض أن تكون عليه الجزائر والمدن الجزائرية.

لو كان لدى النظام الجزائري حدّ أدنى من الشعور الإنساني والوطني، لكان سارع إلى الاستفادة من ملاحظات الرئيس الفرنسي بدل رفضها ومحاولة المتاجرة بها بطريقة شعبوية لا علاقة لها بما هو حضاري في هذا العالم...

الدبلوماسية المنفعلة.. إلى أين تقود الجزائر

صابر بليدي
صحافي جزائري

المتابع للشأن الجزائري يلاحظ تحولا لافتا في الأداء الدبلوماسي للبلاد، فالرزانة والهدوء اللذان كانا مرادفين لها خلال عقود مضت، تحولا إلى انفعال وتسرع في معالجة الملفات والتطورات المستجدة، والقوة التي كانت ناعمة صارت تميل إلى الصدام، فيتم قطع العلاقات هنا، وسحب السفير هناك، وغلق الأجواء هنالك، وكأنه لم يعد ذلك هو الخيار الوحيد.

ويبدو أن المواقف الأخيرة، خاصة تلك المتصلة بالملف الفرنسي، تنطوي على العديد من الرسائل والدلالات، فالعلاقات الثنائية بين البلدين ظلت متذبذبة طيلة عقود كاملة، لكنها لم تصل إلى هذا المستوى من التراجع، وأن التقارب الذي حاول الرئيسان عبدالمجيد تبون وإيمانويل ماكرون إضفاءه على رؤيتهما للمستقبل لا يحظى بالإجماع في كلا البلدين.

صحيح الحضور الجزائري انكفأ خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، لكن محاولة التدارك تتم بشكل مرتبك، فالتأثر بالأوضاع السياسية الداخلية وصراعات السلطة واحتجاجات الشارع، وقبلهما الشلل الذي أصاب مؤسسات الدولة، بسبب الشلل النصفي للرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، من 2013 إلى 2019، كلف الجزائر ضياعا أو تهديدا لمصالحها وغيابا عن أداء دورها، لكن على ما يبدو الرغبة الجامحة في التدارك السريع تجري بشكل متسرع.

الاستيقاظ من الغيبوبة التي طالت عدة سنوات، جاء بعد معطيات جديدة أفرزت في المنطقة، وبعد انطباعات معينة تبلورت لدى بعض الأطراف، على أن "الرجل المريض" يمكن تجاوزه أو تحييده، ولذلك كانت الصدمة قوية وبردود فعل لا تترجم التقاليد المعروفة للدبلوماسية الجزائرية، بعدما فضلت مباشرة الحلول غير الدبلوماسية.

ويقول الضالعون في الشأن الدبلوماسي إن جغرافيا المعارك المختلفة تحدد بشكل كبير استراتيجية خوضها وأدائها، فأن تكون المعركة بعيدة عن الحدود، ليس أن تكون على داخل الحدود، أو على الحدود نفسها، ومهما كانت وجاهة الذرائع والمبررات المرفوعة، فإن الإمعان في العداء يدفع الطرف الآخر بشكل طبيعي إلى الارتماء في أحضان ما يوصف بـ"العدو الأكبر" والاستقواء به، بعدما فقد كل الحظوظ في الحفاظ على "شعرة معاوية"، وهو وضع منهك ومستنفذ يعمل البراغماتيون على تفاديه.

وهنا يظهر واحد من أسرار الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، الذي كرس تفرده بالقرار السياسي، بالاحتفاظ لنفسه بملفي المغرب وفرنسا، وجرد وزراء الخارجية المتعاقبين منهما، لأسباب تعلمها خبرته وحنكته في الشأن الدبلوماسي، وبمجرد أن تغيرت خارطة الهيكل الدبلوماسي للبلاد، تفجرت نزاعات قوية، تراوحت بين قطع العلاقات وغلق المجال الجوي واستدعاء السفراء. وظلت العاصمتان الرباط وباريس تخصهما القيادة الدبلوماسية بأحسن ما تملك من كوادر في الجهاز، لقناعة لديها بحساسية العلاقة الثنائية معهما، لكن يبدو أن المقاربة الجديدة تتجه نحو مسالك أخرى تكون قد وضعت الانفعال في صدارة الأداء الخارجي والتغطية على تجاذبات الداخل حول إعادة ترتيب الأصدقاء والشركاء والحلفاء.

ويبدو أن الرئيسين تبون وماكرون، على الخصومة المستجدة بين بلديهما مؤخرا، يشتركان في موقف ورؤية تخفيان وراءهما أسباب منطقية لحالة العداء المفاجئ، فقد سبق لتبون أن عبر عن "إعجابه بصدق ونزاهة ماكرون، لكنه يعاني من ضغط لوبيات لا تريد تطهير المناخ بين البلدين"، وعبر ماكرون في تصريحه الأخير عن "إعجابه بانفتاح الرئيس تبون، لكن وقوعه رهينة لدى العصبة العسكرية الحاكمة يعيق تقارب البلدين".

وهذا يوحي على الأقل جزائريا بأن المواقف الدبلوماسية الأخيرة لا تحركها مقاربة دبلوماسية بحتة، بقدر ما يحركها غياب إجماع داخل دوائر القرار حول ترتيب لائحة الحلفاء والشركاء والخصوم، وأن ماكرون لم يكن لينتفض بهذا الشكل، لولا شعوره بأن بلاده لم يعد مرغوبا فيها بمستعمرتها القديمة، في ظل تصاعد خطاب يقف وراءه ضباط سامون في الجيش ينبذ فرنسا ويعبر عن ارتياحه للوجهتين الروسية والصينية.

السلطات الجزائرية تريد إضفاء شيء من الشعبوية على تعاطيها الدبلوماسي في بعض الملفات لاستمالة قطاع من الجزائريين لا يزال متعاطفا مع بروباغندا موروثة عن تركة قديمة قوامها الشعارات الجذابة

كما أن السباق المحتدم نحو قصر الإليزيه بعد نحو ستة أشهر، يضغط على ماكرون من أجل استعداء التواجد الأجنبي على بلاده، وعلى رأسه المغاربة والجزائريون، فسحب البساط من تحت أقدام اليمين المتطرف يحتم عليه افتعال خصومات مع البلد الأكبر في أفريقيا.

ويظهر أن السلطة الجزائرية تريد إضفاء شيء من الشعبوية على تعاطيها الدبلوماسي في بعض الملفات من أجل استمالة قطاع من الجزائريين لا يزال متعاطفا مع بروباغندا موروثة عن تركة قديمة قوامها الشعارات الجذابة والزعامات البراقة، وقد استعانت لأجل ذلك بوجوه مخضرمة، من أجل عودة ظاهرها استعادة دورها والدفاع عن مصالحها، وباطنها أمل في إقناع الجزائريين بوجاهة وجدوى السلطة الجديدة في البلاد.

من يدعمون السلطة، لهم وجهة نظر أخرى ترى أن الجزائر التي تعاملت بليونة مع قوى إقليمية ودولية كلفها تنازلا عن مصالحها، وأنه كان من الواجب إعادة الأمور إلى نصابها مع هؤلاء، خاصة وأن نواياهم وبصماتهم واضحة في استهداف الجزائر.

ويرى هؤلاء أن هذا الموقف من باريس تحديدا يستمد من رغبة في إعادة الاعتبار للدور الجزائري سواء أكان ثنائيا أو إقليميا، وأن فرنسا التي ظلت تتعامل بدونية مع الجزائريين، بات يتوجب وضعها في حيزها الحقيقي، وما يؤول خارج هذا الإطار هو وفاء لروابط التبعية والولاء لقوة استعمارية تقليدية، خاصة وأن نوايا ماكرون في استفزاز الجزائر واضحة من خلال تكريمه لـ"الحركيين" وطلب الصفح منهم.

لكن مع ذلك تبقى الفورة والانفعال الأخير في حاجة إلى تبرير أكبر لتأكيد رفض مواقف الأطراف الأخرى، وإخراج السجالات الدبلوماسية المفتوحة، مما يتداول حول حسابات قريبة للشخصنة أكثر من مصالح دولة وشعب، فتصريح ماكرون، بتضييق خناق التأشيرة على رموز النظام الجزائري، تقابله في حقيقة الأمر عقارات وممتلكات وتسوّق ودراسة وأرصدة للكثير منهم في "عاصمة الجن والملائكة".

كان بإمكان الدبلوماسية الناعمة الضغط على الفرنسيين، بمراجعة وضع نحو 400 شركة فرنسية عاملة في الجزائر، وتحوز على استثمارات حكومية منحت لها في وقت سابق بالتفاضل، وهناك من أنقذ من الإفلاس بفضل فرص السوق الجزائرية. فتلك هي الأوراق التي يمكن أن تثني باريس وليس الصراخ الذي يفقد صداه بعد وقت ومسافة قصيرين.